



الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

اعتماد رقم 12 ل 11 أفريل 1987 ج ر رقم 36 ل 6-9-1989

Ligue Algérienne des Droits de l'homme-LADH

Agrément no 12 du 11-04-1987-jo no 38 du 6-9-1989

Presidentladh@yahoo.com



هوية الطفل في ظل قانون الجنسية الجزائري

تعتبر جنسية الطفل ذات أهمية بالغة كونها تعبر عن هويته ، و تمثل جزء من حالته المدنية و قد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في الفقرة الأولى من مادتها 07 على أن الطفل بعد ولادته فوراً له الحق في اكتساب الجنسية ، و تعد هذه الاتفاقية بمثابة قانون دولي ملزم للدول التي صادقت عليها أو التي انضمت إليها . و بالرجوع إلى التشريع الجزائري قامت الجزائر بإدخال عدة تعديلات أهمها :

تعديل الأمر رقم 86/70 المؤرخ في 15/12/1970 من قانون الجنسية الجزائري معدل و متمم بالأمر 01/05 المؤرخ 27 فبراير و الخاص بالأطفال .

تتمثل هذه التعديلات فيما يلي :

أولاً : تم تعديل المادة 06 فأصبح الولد المولود من أم جزائرية يعد جزائرياً بغض النظر عما إذا كان والده مجهولاً أم لا، و بغض النظر عما إذا كان والده عديم الجنسية أم لا.

ثانياً : تم تعديل المادة 07 التي تتناول الحالات التي يعتبر فيها المولود

بالجزائر جزائريا : (1/- يعتبر من جنسية جزائرية بالولادة في الجزائر
الولد المولود في الجزائر من ابوين مجهولين .

بالغاء الحالة الثانية والتي تتضمن حالة المولود في الجزائر من أم جزائرية
ومن أب جزائري هو نفسه مولود في الجزائر وأضيفت بموجب التعديل حالة
أخرى وهي حالة الولد المولود في الجزائر من أب مجهول وأم مسماة في
شهادة الميلاد دون بيانات أخرى تمكن من إثبات جنسيتها.

فقد تمكنت المرأة في الجزائر وفقا لتعديل قانون الجنسية عام 2005 من
منح جنسيتها لأولادها ، حيث أعطى القانون النساء الجزائريات الحق
المطلق بمنح جنسيتهن الى الزوج الأجنبي و للأبناء و البنات و بأثر رجعي
فالمشروع الجزائري لم يرتب اي آثار على الجنسية للأولاد من جراء اكتساب
احد والديهما الجنسية الجزائرية عن طريق الزواج في ظل كل التعديلات
التي عرفها قانون الجنسية الجزائري ، فقبل تعديل 2005 كان المشروع
الجزائري في ظل قانون 96/63 و كذا امر 86/70 يعترف سواء بالآثار
الجماعية للأولاد القصر لشخص متجنس بالجنسية الجزائرية اذ منح السلطة
التقديرية للسلطات المختصة .

الكفالة :

حيث يعاني الاطفال مجهولي النسب من عدة مخاطر في المجتمع و هم
عرضة الى شبكات اجرامية تقوم باستغلالهم في عدة نشاطات ، و في

إطار التكفل بالأطفال مجهولي النسب ، سنت الجزائر نظام الكفالة سنة 1984 المعدل و المتمم في سنة 2005 و أعطى القانون أهمية قصوى لضمان الطفل و إلى ضم الطفل إلى عائلة لضمان التنشئة السليمة و هو ما اقرته المادتان 116 و 125 من قانون الكفالة إلى جانب مجهودات أخرى على قرار المرسوم 24/90 الذي خول للأسرة المتكفلة منح الطفل اسمها من اجل تسهيل إدماجه المدرسي بالنظر إلى المعوقات التي كانت تواجه تلك الفئة من قبل، بالإضافة إلى قانون 12/15 المؤرخ في تاموز /يوليو 2015 الذي يقر آليات المفوض الوطني للطفل و مهمته تكمن في رفع انشغالات حماية الحقوق المنتهكة للأطفال مجهولي النسب و هي كلها تدابير لحماية تلك الفئة و ضمان حقوقها .

الخلاصة :

و بالنتيجة القول ان المشرع في ظل الامر 01/05 ضيق في امتداد آثار اكتساب الجنسية عن طريق الزواج المختلط لكن بالمقابل اقر باكتساب الاولاد الجنسية الجزائرية عن طريق الانتساب الى الام الجزائرية بدون قيد او شرط .

رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

أ. مختار بن سعيد

